

جريمة التحرش الجنسي بالمرأة في المجتمع العربي في ظل غياب مفهوم التربية الجنسية

The crime of sexual harassment of women in Arab society in the absence of the concept of sexual education

ط.د. عبد الرزاق فارح*
جامعة لونييسي علي البلدية2، الجزائر

أ.د. حلمي دريدش
جامعة لونييسي علي البلدية2، الجزائر

تاريخ الإرسال: 2022/02/04 تاريخ التقييم: 2022/02/04

تاريخ القبول: 2022/05/17

Abstract:

The current study aimed to shed light on the phenomenon of sexual harassment of women as a crime in Arab society in light of the concept of sexual education, based on identifying some of the concepts and elements contained in the content of the article included in the title variables.

Where we relied on the descriptive analytical approach to explain the absence of aspects of sexual education leading to the emergence of the phenomenon of sexual harassment of women.

The study concluded that the role of consolidating the concept of sexual education between indoctrination and acceptance in Arab societies is effective in addressing the spread of the phenomenon of sexual harassment.

Keywords: sexual harassment, sex, Sex education, the crime, sexual crime.

المخلص:

هدفت الدراسة الحالية إلى تسليط الضوء على ظاهرة التحرش الجنسي بالمرأة كجريمة في المجتمع العربي في ظل غياب مفهوم التربية الجنسية، بناء على تحديد بعض المفاهيم والعناصر التي يحتويها مضمون المقال المندرج ضمن متغيرات العنوان .

استندنا على المنهج الوصفي التحليلي لتفسير غياب مظاهر التربية الجنسية المفضية الى بروز ظاهرة التحرش الجنسي بالمرأة.

خلصت الدراسة إلى أن فعالية دور ترسيخ مفهوم التربية الجنسية بين التلقين والقبول في المجتمعات العربية على معالجة تفشي ظاهرة التحرش الجنسي.

الكلمات المفتاحية: تحرش جنسي، جنس، تربية جنسية، جريمة، جريمة جنسية.

* عبد الرزاق فارح، fareh.malik@yahoo.com

1- مقدمة

تعد ظاهرة التحرش الجنسي من بين الظواهر التي تصنف ضمن الجرائم التي تدخل في دائرة الجرائم المسكوت عنها والتي تركت آثار بالغة على العلاقات الاجتماعية والفردية بصفة خاصة، وبما أن جريمة التحرش الجنسي في انتشار سريع أصبحت ظاهرة اجتماعية تستلزم على الباحثين دراستها والتفكير في إيجاد طرق تعالج هذه الظاهرة الفتاكة التي أصبحت تهدد كيان المجتمعات دون تمييز بين الرجل والطفل والمرأة، خاصة المجتمعات العربية الإسلامية التي تقيدها الالتزامات الدينية والقيم والتقاليد المشتركة في التعامل مع ظاهرة التحرش الجنسي، كما أنه لم يقتصر حدوث سلوكيات التحرش الجنسي في الشارع فحسب بل نجده في جميع مؤسسات المجتمع المختلفة، مثل الأسرة، المدرسة، بالإضافة إلى ذلك وصوله وانتشاره حتى في الأماكن الدينية كالمساجد والزوايا والمراكز القرآنية.

كما يُلاحظ أن هذه الظاهرة محط اهتمام العديد من الدول العربية، حيث قامت بتجريمها وحتى تحريمها وتعاقب عليها أشد العقوبات، وتحمل الجمعيات والمنظمات المناهضة للعنف بكل أشكاله وخاصة العنف الممارس ضد المرأة، والشعارات المناهضة للتحرش الجنسي كجزء أو شكل من أشكال العنف الموجه ضد المرأة، فظهور هذه المنظمات الرسمية وغير الرسمية والجمعيات الحامية لأعراض النساء المتحرش بهن كخطة بديلة إذا ما غابت وسائل الردع والقوانين الصارمة التي تجرم التحرش الجنسي بالمرأة، وهذا التجريم أو الإنكار الذي مس جميع الدول العربية والغربية جاء لإبراز مجموعة من الإختلالات التي حدثت ومازالت تحدث في المسار التربوي لكل فرد في الجوانب الجنسية المتعلقة في كيفية تلقين المفاهيم التي لها علاقة بالجنس أو طرق التعامل مع الجنس الآخر ذكراً كان أم أنثى، حيث تمحورت قضايا التربية الجنسية حول مجموعة من الخصائص التكوينية والتحليلية عضوية وفيزيولوجيا، فهي ترتبط أساساً بمجريات ومكونات الظاهرة الجنسية في جميع نواحيها وخاصة في المرحلة الأولى من نضوجها وانتباه الفتى أو الفتاة للنشاط والممارسة والتي تتناسب عادة مع مرحلة المراهقة، فالأطفال مثلهم مثل المراهقين يتحسسون كثيراً أعضاءهم الجنسية بصورة ملفتة ويشعرون في الغالب بلذة خاصة ليست بالضبط لذة جنسية، يكتشفون من خلالها بطرق فردية أساليب الممارسة والتجريب دون مراقبة انطلاقاً من أول منشأ (الأسرة) إلى غاية الإدراك والوعي، الذي قد يظهر عن طريق بعض السلوكيات التي تحمل في طبيعتها أفعالاً وأقوالاً جنسية تتجسد في التحرش الجنسي، الأمر الذي يخلق لدى الباحثين إظهار العلاقة بين تبني مفاهيم التربية الجنسية وتأثير غيابها أو العمل بها على بروز ظاهرة التحرش في المجتمعات العربية وموقعها بين التجريم والتحريم.

2- إشكالية الدراسة

يمثل التحرش الجنسي (Sexual Harassment) أحد أشكال العنف الممارس ضد المرأة، ذلك أنه ممارسة قديمة غير منظورة، إلا أنه أضحي اليوم مشكلة اجتماعية واسعة الانتشار في معظم المجتمعات الغربية والعربية على حد سواء.

ويُعني التحرش الجنسي بشكل عام ذلك السلوك الذي يهين الفرد ويحط من قدره استناداً لنوع ذلك الفرد، أما التحرش الجنسي بالأنثى فيشير إلى كل فعل أو سلوك يصدر من ذكر ضد أنثى رغماً عنها، سواء أكان بالنظر أو اللفظ أو الاحتكاك الجسدي، وقد يترك هذا الفعل أو السلوك أذى نفسياً أو مادياً أو اجتماعياً لدى الأنثى التي تتعرض له. والتحرش بالنسبة للأنثى هو نشاط غير

مرغوب فيه، يتضمن مضايقات جنسية تتمثل في نظرات فاحصة للجسد، وألفاظ ذات مغزى جنسي مضر أو صريح، وطلبات جنسية قد تكون مصحوبة بتهديدات معينة.

والظاهر أن التحرش الجنسي لا يقتصر على مجتمع بعينه أو ثقافة بذاتها، وإنما هو ظاهرة اجتماعية منتشرة في جميع المجتمعات الإنسانية، كما أشارت إليه مختلف الدراسات المختلفة، لكن أظهرت العديد من الدراسات والإحصاءات العلمية أن ثمة تزايداً ملحوظاً في ظاهرة التحرش بالنساء في المجتمع العربي وذلك بصورة واضحة خلال العقدين الأخيرين من هذا القرن، فقد أثبتت بعض المسوح العلمية عن تفشي ظاهرة التحرش الجنسي في مختلف الأماكن، والواقع أن هناك العديد من الدراسات والبحوث التي حاولت الكشف عن أسباب انتشار وتزايد معدلات التحرش في مجتمعاتنا العربية، ورصدت معظم هذه الدراسات الأسباب المعتادة للظاهرة، والتي يمكن أن نسميها الأسباب النمطية للتحرش، والتي تدور عادة حول أزمة عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة العربية المعاصرة، وضعف الضوابط القانونية، وغياب القيم الأخلاقية، وفشل الأنظمة التعليمية وسطوة وسائل الإعلام التي ساهمت بشكل غير مباشر في زيادة معدلات الظاهرة... الخ، ورغم أهمية هذه العوامل وتأثيرها الكبير، إلا أن التحليل الفاحص للظاهرة يكشف عن أن ثمة أسباباً وعوامل كامنة مسكوت عنها تمثل العوامل الأكثر تأثيراً في تفاقم الظاهرة واتساعها.

وينبغي ابتداءً ألا نعزل تلك المشكلة عن كل المشكلات والقضايا المرتبطة بوضعية المرأة في مجتمعنا العربي من ناحية، وعن مجمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمعات العربية المعاصرة من ناحية أخرى. إذ أن ظاهرة التحرش تمثل انعكاساً مباشراً لكل تلك الظروف بكل تجلياتها وتعقيداتها، وحسب تقرير منظمة الأمم المتحدة المعنية بشؤون المرأة (UN Women) في سنة 2016، فإن 35% من نساء العالم عانين إما من عنف جسدي أو جنسي من قبل شركائهن في الحياة أو عنف جنسي من قبل أشخاص مجهولين في مرحلة ما من حياتهن، كما تشير التقديرات إلى وجود 650 مليون امرأة في العالم اليوم متزوجات قبل سن 18 عاماً، بالمقابل تعرضت ما لا يقل عن 200 مليون أنثى تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة للختان في مرحلة من حياتهن، التحرش اللفظي من جهة أخرى تتعرض له النساء حول العالم كل يوم، وحسب UN Women فإن 40-60% من النساء وخصوصاً في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتعرضن للتحرش اللفظي في الشوارع، والمجتمع العربي ليس في منى على هذه الأرقام المهولة من تفشي ظاهرة التحرش الجنسي بمختلف أشكاله أنواعه. (<http://www.sgdataabase.unwomen.org>)، لتأتي سنة 2017 ببعض الحقائق الصادمة، تبين مقدار مشكلة التحرش ضد المرأة والعنف ضد المرأة - لا سيما العنف الجنسي - هو مشكلة صحية عامة رئيسية وانتهاك لحقوق الإنسان للمرأة" (منظمة الصحة العالمية، 2017)، ما يصل إلى 75% من نساء العالم الذين تبلغ أعمارهم 18 عاماً فأكثر، أي ما لا يقل عن 2 مليار امرأة، قد تعرضن للتحرش الجنسي (Chamie, 2018, p 12).

بينما كانت مصر من أعلى النسب في الدول العربية في آخر من جاء على موقع المرسل لسنة 2022، حيث تحدث 44% ممن قد شملهم استطلاع الرأي إنهم تعرضوا للتحرش اللفظي، وتعرضت 62% من النساء في مصر للتحرش الجنسي، سواء لفظياً أو جسدياً و90% تتراوح أعمارهن بين (18-28)، تعرضن للتحرش الجنسي بمختلف أنواعه وهذا ضمن ما جاء به الاستطلاع السنوي لسنة 2022، لتليها دولة السودان بنسبة 38%، من النساء تعرضن للتحرش الجنسي في نفس سنة استطلاع موقع المرسل، في حين أكدت إحصائيات الدراسة التي أجريت على مدينة الفيروان بدولة تونس أن 28% من نساء المجتمع القرواني تعرضن للتحرش الجنسي بمختلف أنواعه أشكاله وتعتبر نسبة مرتفعة مقارنة بعدد سكان دولة تونس وهذا آخر ما جاءت به الدراسة التي أجراها موقع المرسل،

حيث تعتبر نتائج هذه الدراسة نسبية مقارنة بمدى استفحال ظاهرة التحرش الجنسي في الوطن العربي بصفة عامة.

وثمة عوامل مترابطة كامنة في بنية المجتمع العربي بشكل خاص تُسهم بشكل عميق في حدوث الظاهرة، وفي تمدها في فضاءات عديدة، وتعد تلك العوامل بمثابة المصادر الأولية – أو معامل التفرخ – التي تنبثق منها مختلف العوامل الأخرى التي تساعد في تفشي الظاهرة، وتتحدد أهم تلك العوامل فيما يلي:

منها ما اكتنف مصطلح التربية الجنسية وأساليب تطبيقاته كثيرٌ من الغموض والتنازع عند الباحثين التربويين العرب، والمنشغلين بنواحي الثقافة الجنسية، حيث يحتدم الصراع بينهم حول حدود معارفها العلمية، وأساليب إيصالها، والسُنَّ المناسبة لعرضها، والجهة المسؤولة عن تقديمها، ممَّا جعل من ميدان التربية الجنسية ساحة خصبة لنشر الأهواء الفكرية، والشذوذات السلوكية، التي تناولتها النظريات الجنسية، والأبحاث الميدانية، والثورات العاطفية العارمة، التي أفقدت هذا المجال سرِّيته وستره.

كما تتسم المجتمعات العربية – كغيرها من المجتمعات التقليدية قبل الحداثية – بما يطلق عليه بيير بورديو الهيمنة الذكورية (masculine domination)، ويتجلى ذلك بشكل عام في تلك السلطة التي يمتلكها الذكر – بصرف النظر عن مستوى تعليمه وسنه ووعيه – ويمارسها على الأنثى – بغض النظر عن قدراتها الفكرية والاجتماعية – ويسبق تلك الهيمنة تراث راسخ من القيم والمعتقدات الشعبية العتيقة.

ولذلك تمثل المرأة في الوعي الشعبي للمجتمعات الذكورية ذلك (الشيء) القابل للتملك، وهو ما يجعلها عرضة للتحرش الجنسي بناء على التنشئة الاجتماعية من الزاوية الجنسية. فالمرأة والفتاة التي لا تتحكم في الفضاءات العامة التي تعتبر ملك للرجل. بل هي جسد جنسي (مُشَيِّئ) يوجد داخل هذه الفضاءات العامة، وبالتالي فهي أيضا ملك للرجل.

إن خروج المرأة إلى الفضاءات العامة، في التصور الذكوري، يعني خروجها من كونها ملكا خاصا للرجل (الأب، الزوج، الأخ، إلخ) بحكم وصاينته عليها، إلى كونها ملكا مشاعا يحق للذكر، أيًا كان أن يمتلكه، وهذا التمثل يكرس دونية المرأة إزاء الرجل، وبناء على ما سبق ذكره استوحى للباحث طرح التساؤل حول معرفة أبعاد التحرش الجنسي كجريمة دخيلة على المجتمعات العربية وهل لغياب التربية الجنسية دور في استفحالها؟.

3- تحديد مفاهيم الدراسة

- مفهوم التحرش الجنسي:

في حقيقة الأمر تعذر على العلماء تحديد مفهوم جامع وشامل للتحرش الجنسي، ولم يجتمع لذلك المجتمع الدول على تعريف موحد له، وأنه بالإمكان وضع معايير تساهم وتساعد كل دولة على حدى في إعداد تشريع يلائمها حول مفهوم التحرش الجنسي وسنحاول جاهدين وضع وتقديم بعض المفاهيم للتحرش الجنسي قد تكون موفيه لكل ما جاء به بعض العلماء والتشريعات.

ويعرف كذلك التحرش الجنسي بأنه كل فعل مناف للحشمة وهو كل عمل يقع على عورات الغير ومن شأنه أن يחדش عاطفة الحياء للمجنبي عليه. وقال الدكتور "جيو عبد النور" والدكتور "سهيل ادريس" بأن التحرش هو إزعاج وتتكذ وإرهاق.

كما يعرف كذلك التحرش الجنسي هو استفزاز الآخر وتهيجه من أجل جذبه لممارسة سلوك جنسي عن طريق التلميح البصري أو الإستعواء الإشاري أو استغلال كل آليات التواصل غير اللفظي الإباحي لدغدغة عواطف المخاطب وجره لاقتراح فعل جنسي ذميم، إما بشكل تطوعي، أما تحت الضغط والتهديد (إدريس، 2017، ص 742).

ومفهوم التحرش الجنسي إجرائياً هو تصرف ذو طابع جنسي يفرض دون موافقة الطرف الآخر وغالباً ما يكون ضد المرأة ليخدش عاطفتها وحياتها سواء كان هذا التصرف شفوي كملاحظات وتعليقات جنسية مشينة، وطرح أسئلة جنسية، تصرف غير شفوي مثل نظرات موحية، وإيماءات وتلميحات جسدية، أو يكون مادياً مثل اللمس والتحسس للجسم انتهاء بالاعتداء وهدف هذا السلوك الجنسي هو إشباع الرغبة الجنسية لدى المتحرش.

- الجنس:

يرى العلماء السلوكيون بان الجنس "هو سلوك جنسي يبدأ بمداعبات من أشكال مختلفة وينتهي إلى الجماع بين العضوين التناسليين عند الذكر والأنثى" (فرج، دت، ص 407).

ومفهوم الجنس إجرائياً يشير إلى كل تلك الأفعال التي قد تثير الشخص جنسياً. والجنس أكثر من مجرد الجماع. فهو يتضمن على سبيل المثال القبلات والمداعبة والجنس الفموي، يمكنك أيضاً ممارسة الشخص الجنس مع نفسه، هذه ما تسمى العادة السرية.

- التربية الجنسية لغة واصطلاحاً

التربية: مشتقة من الفعل: (ربا)، وتأتي على عدة معان، منها: ربا الشيء إذا أصلحه، والإصلاح قد لا يقتضي الزيادة وإنما التعديل والتصحيح (ابن منظور، 2014، ص ص 1572-1574). ومعاني أخرى منها: الزيادة والنمو، لقوله تعالى: ﴿وَيُرَبِّي الصِّغَارَ﴾ (سورة البقرة، 276). ومنها النشأة: ربيب رباءً وربياً: نشأت (ابن منظور، 1574). وكذلك حفظ الشيء ورعايته: ربّ ولده والصبي يربُّه رباً بمعنى رباه، وحفظه ورعاه (ابن منظور، ص 1574).

أما اصطلاحاً يرى ابن سينا في تعريفه للتربية: " أنها وسيلة إعداد الناشئ للدين والدنيا في أن واحد وتكوينه عقلياً وخلقياً وجعله قادر على اكتساب صناعة تناسب ميوله وطبيعته وتمكنه من كسب عيشه (الحازمي، 2007، ص ص 19-20).

أما مفهوم التربية الجنسية إجرائياً فهو مفهوم واسع، يشمل تعليم وتربية التعامل الجنسي، التكاثر الجنسي، الجماع، الصحة الجنسية، العلاقات العاطفية، مسؤوليات وحقوق التناسل، ويتمُّ تعلُّم التربية الجنسية عن طريق الوالدين، المقررات الدراسية، والدين... الخ

- مفهوم الجريمة الجنسية

الجرائم الجنسية هي التصرفات والأفعال والسلوكيات التي تهدف إلى الإشباع الجنسي بين الرجل والمرأة، أو بين شخصين من نفس الجنس أو بين شخص من أي من الجنسين وحيوان وهذه الأفعال يحرمها الدين والقانون والعرف في العالم العربي وفي معظم أنحاء العالم (حوات، 1997، ص 16).

أما مفهوم الجريمة الجنسية إجرائياً، فهي تلك التصرفات والأفعال والسلوكيات التي تهدف إلى الإشباع الجنسي، ولا تتوافق مع طبيعة ذلك المجتمع، وبعضها يعتبر من الجرائم الجنسية

ويدخل في طائفة العقاب، وبعضها الآخر لا يدخل في طائفة العقاب القانوني، ولكنه مرفوض من الناحيتين الأخلاقية والآداب العامة في مختلف المجتمعات التي فهمها للجنس.

4- تطور التربية الجنسية

1-4 - التربية الجنسية عند الغرب

كانت الغرب في المنتصف الأول من القرن التاسع عشر يعيش حالة من التخلف والفقر وانتشار الأوبئة وارتفاع نسبة الوفيات، ولكن في النصف الثاني من القرن 19م ومع بداية التصنيع أخذ المستوى المعيشي في التحسن وأدى هذا التحسن إلى الزيادة في نسبة السكان ونشأة أسر عمالية عديدة ذات دخل قليل وعدد كبير في الأفراد، ولم تتعرف هذه الأسر على وسائل منع الحمل إلا مع مطلع القرن العشرين.

إلا أن اغلب السلطات في المجتمع الغربي عارضت هذه الوسائل وقاومتها لعدة أسباب مختلفة، ومن بينها : الخوف من تناقص عدد السكان ومعارضة الكنائس المسيحية لتحديد النسل، ومنع الحمل وربما كان أهم سبب في معارضة هذا هو «اعتقاد الناس بأن وسائل منع الحمل تحطم الأخلاقية إذ تجعل المجاعة الجنسية متيسرة دون خوف أو وجل من الحمل، وأن وسائل منع الحمل تتسبب في الفسق والفجور وتؤدي بالتالي إلى انهيار المجتمع».

وأول من دعا إلى التربية الجنسية الطبية السويدية كارولينا وايدستروم، حين ألقت أولى محاضراتها على العنصر النسوي عام 1897م حول تشريح الجنس والصحة الجنسية، ولاقت محاولتها هذه نجاحاً وتأييداً من جانب المدرسين. وفي 1907م نوقش موضوع إدخال التربية الجنسية في المدارس في اجتماعات وطنية كبيرة للمعلمين، ثم في عام 1908م طرح الموضوع في البرلمان، غير أن الاقتراح باء بالفشل، فقد أيدته أقلية ضئيلة جداً. وفي عام 1921م نشرت لجنة حكومية أول برنامج متكامل لتدريس التربية الجنسية في المدارس. واقترحت فيه تزويد الأطفال في سن السابعة بمعلومات أولية واضحة ويعاد الموضوع عليهم كل ثلاث سنوات، ومضى على هذا الاقتراح اثنتان وعشرون سنة قبل أن توافق السلطات عليه، فالمجلس الوطني للتربية والتعليم كان مقتنعاً أن اطلاع الأطفال على هذا الموضوع يشوش تفكيرهم إضافة إلى أن أولياء الأمور رفضوا الموضوع، وأن معظم المدرسين غير قادرين على تدريس هذه المواضيع الحساسة. كما رفض المجلس أيضاً اقتراح إعطاء معلومات عن وسائل منع الحمل كجزء من التربية الجنسية لأنه يعتبر تشجيعاً على العلاقات غير المشروعة.

وفي بريطانيا مثلاً نظام المدرسة يختلف من مدرسة لأخرى في عملية التدريس، إلا أن وجود هذه الفوارق لا يعني بأنه لا توجد قواسم مشتركة كثيرة في معظم نواحي البرنامج فالنظام التعليمي في بريطانيا « نظام معقد من الاستقلالية المحلية مع كوابح وموازين من جانب الحكومة المركزية» (الناظر، 1979، ص - ص 45-46).

إلا أن العديد من لجان التربية والتعليم أوصت بأن تتضمن المناهج التعليمية التربية الجنسية في التقارير التي أصدرتها. وفي عام 1944م نشر أكبر إتحاد للمعلمين بياناً بالقبول والموافقة المبدئية على التربية الجنسية، وقد أصبحت التربية الجنسية موجودة في المدارس الابتدائية والثانوية، وأصبح الأطفال يزودون بالمعارف الجنسية ابتداء من سن الثامنة فما فوق، تعطى لهم هذه المعلومات بالتدرج على حسب كل مرحلة يمر بها، فمثلاً في المرحلة الأولى المعلومات التي تعطى للأطفال تكون حول من أين يأتي الأطفال وهكذا.

وهذا الاهتمام الذي شهدته التربية الجنسية لم يكن على مستوى المدارس فقط بل تعداها إلى الخارج «فهناك برامج تعالج نواحي من التربية الجنسية تذاع بالراديو والتلفزيون، كما تظهر مقالات في الصحف وتتوفر للوالدين والشباب كتب ودراسات». كما ساعدت جمعية تنظيم الأسرة في هذا وكان لها دور فعال في نشر الثقافة الجنسية بين الشباب، فقد نشرت كتاب عن التربية الجنسية بعنوان «تعلم العيش مع الجنس» موجه إلى الشباب ويعتبر هذا الكتاب أول خطوة تتخذها الجمعية لمشروع كبير للنشر.

4-2- التربية الجنسية عند العرب (مصر وتونس أنموذجاً)

إن المجتمع العربي يختلف عن المجتمع الغربي، إذ أنه لا زال يتشبث بعاداته وتقاليده وأحكام الدين. وقد تغير المجتمع العربي بتطور العلوم ووسائل الإعلام وانفتاحه على المجتمعات الغربية، وبداية انتشار الأمراض الجنسية التي كانت من النتائج السلبية المتولدة عن هذا الانفتاح والتحرر الذي شاع في أوساط المجتمع العربي الذي طالما اتسم بصفة المحافظة.

وكانت مصر من بين دول إقليم الشرق الأوسط التي سارعت إلى دراسة هذه المشاكل التي كانت في أغلبها مشاكل متعلقة بالجنس، وأجريت فيها عدة دراسات طبية واجتماعية وسيكولوجية، للكشف عن المشكلات الجنسية الموجودة والتي كان لها تأثير كبير على المجتمع المصري عامة . وهذا ما جعلهم يدركون الحاجة الملحة لوجود تربية جنسية.

فالجهد بالحياة الجنسية أدى إلى العديد من المشاكل على مستوى الأسرة ثم المجتمع، ومن المشكلات الموجودة في الواقع العملي، مثلاً بعض الحالات الخاصة، فكثيراً ما تحدث حالات الطلاق في أول يوم من الزواج، لشك الزوج بأن زوجته ليست بعذراء وأحياناً تصل إلى القتل وكل هذا ناتج عن الجهل بالجانب الجنسي. فالنسبة إلى للمرأة يختلف غشاء البكارة من امرأة لأخرى - فهو أنواع - مما يجعلها عرضة للمساءلات والاتهامات، وأحياناً تحدث جرائم قتل بسبب هذا النوع من غشاء البكارة حيث يلاحظ ولي أمر الفتاة عدم وجود الحيض مع كبر حجم بطن الفتاة كل شهر عن الشهر السابق فيعتقد أن الفتاة حامل فيلجأ إلى قتلها وبعد قتلها يثبت تشريح الجثة أن الفتاة مازالت عذراء وأن غشاءها عديم الفتحات.

أما عن التربية الجنسية في تونس فتعتبر السبّاقة في هذا الميدان بالنسبة لإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابع للإتحاد العالمي لتنظيم الوالدية. وعقد الإتحاد عام 1969م مؤتمراً في تونس نتج عنه تأليف لجنة من المعلمين حاولت من خلال الدراسات التي أجرتها دمج برنامج حول تنظيم الأسرة في النظام التعليمي، إذ أن التربية الجنسية في تونس كانت مرتبطة بتحديد النسل وكانت الخطوة الأولى عبارة عن إدخال العلوم الطبيعية في برنامج الصف الثالث الثانوي، وقد ساعدت الجلسات التي عقدت خارج الصف وكان حضورها اختياريًا، وتأكد من خلالها مدى حاجة الشباب إلى التربية الجنسية فهذا ما ظهر في الأسئلة التي تم طرحها فيها. أما عن رد فعل الوالدين بالنسبة لحضور أبنائهم هذه الجلسات فقد تمثل في القبول على وجه العموم، أي أن الأولياء شجعوا فكرة أن تقوم المدرسة بالتربية الجنسية لأبنائهم.

إضافة إلى ما سبق كانت تقام ندوات مهمتها توعية المعلمين بمهمتهم في تنقيف الشباب والتغلغل في كل موضوعات التدريس، وقد كللت هذه الندوات بالنجاح. وتدل التجربة التونسية على أن ثمة فعلاً حاجة حقيقية للتربية الجنسية للشباب وأيضاً إلى وجود معلمين مقتدرين للقيام بهذه المهمة.

إن ما حصل في الأوساط العربية من تخبط وتناقض حول موضوع التربية الجنسية، نتج عنه صراع أخلاقي حول طبيعة منهج التربية الجنسية، وموضوعاته، ومن يدرسه، وكيف يعرض، والسن المناسبة لعرض موضوعاتها، ولكن التربية الجنسية في الإسلام اتصفت بالإنسانية لأنها راعت هذا الجانب الغريزي في الإنسان، وتتنظر إليه على أنه كيان منفصل أو منعزل عن بقية الجوانب الأخرى، بل نظرت إليه كوحدة متكاملة تتفاعل فيها جميع الدوافع مع بعضها البعض وتؤدي وظائفها باعتدال وفي إطار أخلاقي وعقائدي. «حيث تقوم المبادئ الأخلاقية في الإسلام على أساس توفيق تصريف الغرائز- كل الغرائز- وتنظيم العلائق والتصرفات، كل العلائق والتصرفات البشرية وفق تصور الإسلام العقيدى ووفق النظام المنبثق في هذا التصرف».

3-4- التربية الجنسية في الإسلام

بالإضافة إلى الإقرار بالجنس والتربية الجنسية، فالإسلام يصنع حدودا وضوابط للجنس، فالعلاقات الجنسية التي يسمح بها هي العلاقات التي تتم في إطار الزواج الشرعي فقط، وقد جعل الدافع الجنسي من بين أهم الدوافع الموجودة في الإنسان، وسما به إلى أعلى المراتب، وعلى العكس يرفض بأن ينظر إليه نظرة احتقار أو أنه دنس وقذارة أو وسيلة لإشباع الشهوة، فالهدف منه لا ينحصر في الحصول على اللذة فقط، بل هناك أهداف أخرى سامية رسمها الإسلام له، كما وضع قواعد وشروطاً للزواج من أجل الحفاظ على حقوق كل من الزوج والزوجة وضمان الاستقرار بينهما «الجنس في منهج القرآن، لا يتم إلا بعقد ورضا وقبول... وشهود يشهدون على هذا العقد...» (عميرة، 1981، ص 127).

فالإسلام يرفض ويحرم هذه العلاقات التي تتم في الخفاء وبدون أي عقد لما فيها من انتهاك لحرمة المرأة وضياع لحقوقها وما ينتج عنه من مشاكل وأضرار في جميع المستويات. لذا فإنه إذا تم إشباع الغريزة الجنسية بالطريقة الصحيحة وفي المجال الذي وجه إليه الشرع، فلن يكون هناك أي داع للقول بالعقد النفسية المتعلقة بالممارسة الجنسية، التي تتولد عن استئثار العمل الجنسي، أو أي ممارسات خاطئة. فالجهل بالجانب الجنسي هو الذي يجعل الأفراد يقعون في الممارسات الخاطئة والشاذة التي حرّمها الدين. وهذا ما تطلب وجود تربية جنسية إسلامية لتوعية الناشئة، بعد التطورات التي أحدثتها الثورة العلمية، والتغيرات التي طرأت على المجتمع العربي والإسلامي نتيجة الانفتاح والعولمة، والحال التي أصبحت عليها التربية التي اختلفت كثيرا عما كانت عليه في السابق.

فالتربية الجنسية في الفكر الإسلامي مستمدة من مصدرين هما: القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، وقد طبق منهج التربية الجنسية في الإسلام التطبيق الأمثل الرسول صلى الله عليه وسلم الذي علم كافة الأفراد على حد السواء رجالاً ونساءً، أطفالاً ومراهقين وشباباً المسائل والأمور المتعلقة بالجانب الجنسي، إذ كانوا يسألونه ويجب الإجابة الشافية الوافية بكل صراحة وصدق، ويناقشهم في القضايا الجنسية لغرض إرساء الضوابط الشرعية للعلاقة الجنسية بين الزوجين، ووضع قيما توجه وتحكم العلاقة بين الجنسين في ضوء الآداب والتعاليم التي جاء بها الإسلام لتكون قوانين ومبادئ عامة يسير عليها المسلمون في كل عصر.

فالإسلام لم يميز بين الرجل والمرأة بشيء في هذا الجانب، بل مثل ما للرجل من حقوق للمرأة أيضا حقوق، وصدق قوله سبحانه وتعالى: *(وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ)* (سورة البقرة، الآية 228).

ولم يحقر الإسلام المرأة أو يقلل من شأنها، بل أنصفها حق الإنصاف، فهو يعترف أن للمرأة رغبة جنسية ولها دور العملية الجنسية، وليست مجرد أداة أو وسيلة لإشباع الشهوة الجنسية،

فلهذا مشاعر وأحاسيس يجب أن تراعي» ولقد شجع الإسلام المرأة على الفهم السليم لأمر الجنس، وعلى التوجه بالسؤال فيما غمض عليها من هذه الأمور«(حامد، 1999، ص 259).

التربية الجنسية في الإسلام تقوم بتعديل السلوك الجنسي وتوجيهه، منذ الصغر إلى الكبر أي في جميع مراحل حياته من الطفولة إلى المراهقة إلى الشباب إلى الكهولة فهي متواصلة ومستمرة مادام الإنسان يحيا ويعيش، فهي وسيلة للتنقيف جنسيا وفقها والأحكام الفقهية تدخل ضمن التربية الجنسية فمثلا عندما نعلم الناشئ أحكام الطهارة والغسل من الجنابة أو الحيض بالنسبة للمرأة وغيرها من الأحكام فهي تزودهم بالمعلومات والحقائق الجنسية التي تلائم سنهم، لذا يجب أن تتم التربية الجنسية في الإطار الشرعي.

حيث اهتم الإسلام بالفرد والأسرة ثم المجتمع، لكي لا تنتشر الفاحشة وقاية له من الجرائم الاجتماعية والعوامل المساعدة على انتشارها، وقد نصت الشريعة على عقوبات شديدة وصارمة ضد جرائم الجنس كالزنا واللواط والاعتصاب فهي مخالفة لكل الشرائع ومضرة بالإنسان، إذن نظرة الإسلام إلى الإنسان نظرة شمولية اهتم بتربيته من جميع الجوانب العقلية والجسمية والروحية وعندما تكلم عن الجنس ربطه بكل هذه الجوانب.

«...قد جاء الإسلام منذ بزوغه بمثابة ثورة حقيقية شاملة في الحياة الإنسانية، ثورة شملت الناحيتين الروحية والمادية في حياة الفرد ومجتمعه فالعقيدة والإيمان وحدهما لا يكفيان بل يجب أن يقرنا بالعمل. لذلك لم يكن الإسلام مجرد رسالة نظرية ودينا لاهوتيا، فهو يعني الممارسة والتطبيق في الحياة، ويعني تنظيم علاقة الإنسان بأخيه الإنسان وبأسرته...»(حامد، 1999، 260).

5- بيئة التربية الجنسية

إن من أهم البيئات أو الوسائل المعتمد عليها في التربية الجنسية، والتي لها الأثر الكبير والدعم القوي في هذا الموضوع، الأسرة بالدرجة الأولى بما أنها المحيط الذي يولد ويتربص فيه الإنسان ويأخذ مكتسباته منه، وتأتي المدرسة في الدرجة الثانية، لأن الطفل عند خروجه من دائرة الأسرة يبدأ في التعرف على محيط آخر مخالف لما اعتاد عليه في أسرته فيقضي معظم وقته في المدرسة مع زملائه ومدرسيه، ولهذا أثر كبير في تكوينه وبناء وعيه، إضافة إلى المجتمع الذي يعيش ويتفاعل معه، فأغلب ما يكتسبه الفرد من عادات وتقاليد وثقافة وسلوكات وقيم هي انعكاس للمجتمع بجميع صورته.

5-1- البيئة الأسرية

تعتبر الأسرة المنشأ الأول للفرد وأول ما يفتح عينيه عليه هو أمه وأبوه وإخوته « ويرجع الباحثون في هذا الميدان أن التربية الجنسية تبدأ عقب الولادة مباشرة بل إن الميول والاتجاهات الجنسية لدى الطفل قد تتأثر باتجاهات الأبوين وميولهما نحوه قبل أن يولد».

فالمعاملة التي يتلقاها الطفل من أبويه لها تأثير كبير وقوي على ذاته، فإذا كانت مثلا رغبة الوالدين هي إنجاب ولد ولكنهما رزقا ببنت، تبقى تلك الرغبة مسيطرة عليهما حيث يعاملانها معاملة الصبي. فهذا يؤثر على شخصيتها وفي ميولها واتجاهاتها وخاصة الجنسية منها، ويظهر هذا في تصرفاتها واهتماماتها وميلها للألعاب والملابس الذكورية، وفيما بعد في علاقاتها بالجنس الآخر، لذا يتوجب على الوالدين معاملة المولود المعاملة الصحيحة المناسبة لجنسه من أجل إعداده لتحمل مسؤولياته في المجتمع.

«ومنه فالأسرة هي المنبع الأول الذي ينهل منه الطفل مبادئه وقيمه ووعيه للأمر الجنسي، وبالتالي على الوالدين مثلما يهتمان بصحة ولدهما الجسدية والعقلية والنفسية وتربيته التربوية الصالحة، فعليهما أن لا يهملوا أيضا هذا الجانب الحساس والمؤثر في حياته على امتدادها والأهل هم الذين يلعبون دائما الدور الأساسي في إعطاء الولد المعلومات الجنسية اللازمة، وذلك في رأيي يمتن العلاقات الطيبة بين الوالدين وأبنائهما بما يسود جو أسرتهن في الفهم والتفاهم والصراحة والحنان والمحبة التي يندر أن يجد الأولاد بديلا لها خارج إطار العائلة» (حامد، 1999، 261).

2-5- البيئة المدرسية

يعتبر دور المدرسة مكملا لدور الأسرة، ففي المرحلة الابتدائية مثلا تستطيع المدرسة تعريف الأطفال على عملية التكاثر عند الحيوانات والتميز بين الذكر والأنثى، وأن الأنثى هي التي تقوم بعملية الولادة، وبناء على المعارف التي يكتسبها يستطيع أن يدرك إلى أي الجنسين ينتمي، وعلى المدرسة في هذه المرحلة تنمية الاتجاهات الإيجابية والتعاون بين الجنسين، لأن الأطفال في هذه السن يميلون إلى نفس جنسهم أما الميل إلى الجنس الآخر فيبدأ مع نضجهم الجنسي في مرحلة المراهقة، وعلى المدرسة في هذه المرحلة تدعيم البرنامج الدراسي بمواد ودروس تساعد المراهق على فهم مراحل النمو والعمليات التي تتم فيها وخاصة الجماع والحمل والولادة، وكذلك الجانب السيكولوجي للعلاقات الجنسية فسيكولوجية الرجل تختلف عن سيكولوجية المرأة وأيضا الجانب الأخلاقي لها والقيم المرتبطة بها. «وعليه يجب أن تعطى في فترة المراهقة دروساً في سيكولوجية الجنس تكون الغاية منها تبصير المراهقين بما يتم في هذه الفترة من تغيرات جسدية لدى المراهق، تتبعها تقلبات نفسية، كالقلق والخوف والخجل والانفعالات المختلفة، كما تجري مناقشات صريحة حول الفرق بين طبيعة الأنثى وطبيعة الذكر، وتعطى من خلال ذلك كله معرفة متكاملة عن العلاقات الجنسية والإخصاب، والعمل، والولادة، والإرضاع، ووسائل منع الحمل وطرقها الطبية الصحيحة» (عباس، 1982، ص 79).

كما أنه لا يقتصر دور التربية الجنسية في المدارس الأساسية أو في المدارس الثانوية فقط، بل يمتد إلى الجامعة حيث أن الطلبة في هذه المرحلة يبذلون في التفكير بالارتباط الجاد، أي الاستعداد للزواج والبحث عن الشريك المناسب، ولذا يقع على الأساتذة في الجامعات ما وقع على الأساتذة في الثانوية، إلا أن الحوار هنا يكون على مستوى أعلى من سابقه. هذا عن مساهمة المدرسة ودورها في التربية الجنسية (إسحاق، 1984، 56).

كما تعتبر دروس التربية الوطنية فرصة لإمام الطلبة بموضوعات مختلفة: مثل أهمية الأسرة في المجتمع، والتركيز على دور الطفل وتعريفه بمسؤولية في الأسرة بوصفه مواطناً صالحاً بالإضافة إلى تعاون المدرسة مع الآباء في تربية الطفل تربية نفسية ملائمة ومريحة له من خلال الاستعانة بالأفلام الوثائقية المتخصصة في النمو والتناسل وفي زيارة المتاحف والمعارض وحدائق

الحيوان للتعرف على التكاثر بين الطيور والحيوانات، وهذا من بين الأدوار التي يقوم بها المرشد الاجتماعي الاختصاصي في المدرسة كونه يساعد الطلبة على حل مشكلاتهم النفسية والجنسية وإرفاقهم بالمعلومات الصحيحة حول هذه الحياة بالإضافة إلى دوره في توجيه الآباء والمربين في حل مشكلات أبنائهم الجنسية (بخيت، 2010، ص 96).

3-5- البيئة المجتمعية

وهو المحيط الذي يعيش فيه الفرد ويتأثر به ويؤثر فيه، وعليه فالتربية الجنسية في المجتمع مسؤولية جماعية أي أن كل المختصين في كل المجالات التي تمس التربية، والمؤسسات الاجتماعية ووسائل الإعلام تشارك في بنائها. ومن بين الوسائط التي يساهم بها المجتمع، المسجد هو البيئة التي يقصدها العام والخاص لإيجاد حلول لاستفساراتهم وحلا لمشاكلهم، والإمام الناجح هو الذي يستطيع أن يناقش بموضوعية وأسلوب منطقي سليم، القضايا والمشكلات الجنسية والعاطفية الخاصة بالأفراد، وكذلك عبر وسائل الإعلام التي تؤثر بشكل كبير وقوي وخطير في توجيه الشعوب وترسيخ القيم والمبادئ وخاصة ما يتصل بالعلاقات بين الجنسين، حيث تستطيع تحقيق الإعداد الفكري والنفسي والاجتماعي الجيد والسليم للأفراد في المسائل الجنسية بتقديم المعرفة الجنسية في صورة نظيفة عفيفة تغرس بواسطتها الأخلاق الفاضلة في نفوس المراهقين والشباب، لأنه بإمكانها الإحاطة بالمسائل الجنسية من جميع الجوانب، وكذا طبيعة الإنسان تميل إلى حب الرفقة أي جماعة الرفاق، فهو يعيش معهم أغلب أوقاته ويختار مجموعة من الأصدقاء يختلط بهم كثيرا ويتأثر بهم أما تأثيرا إيجابيا فيه الخير والصلاح، أو سلبيا يدفعه إلى الأفكار الفاسدة كمارسة العلاقات الجنسية وبعض السلوكيات الجنسية المنحرفة، لأنه في الأخير فالصحة الصالحة تؤدي إلى الصلاح أما الفاسدة إلى الفساد، وتندرج كذلك ضمن دور المجتمع في مؤسسات الرعاية الشبابية، المؤسسات الثقافية (الصنقري، 2005، ص 85).

4-5- البيئة الإعلامية

يعتبر الإعلام وخصوصا في أيامنا هذه من أخطر المؤسسات تأثيرا على المجتمعات والشعوب، ومن ثم فه ومن الجهات التي توليها الحكومات والجماعات أهمية قصوى نظرا لتعدد وسائله، من صحافة وإذاعة وتلفزيون ومطبوعات، ونظر لسهولة وصول هذه الوسائل إلى قطاعات عريضة جدا من المجتمعات المختلفة، حيث تفعل فعلها في عقول الناس ونفوسهم، ومن ثم تؤثر في اتجاهاتهم، ومن ثم في مواقفهم التي يتخذونها حيال كثير من القضايا، يستوي في ذلك الصغير والكبير، الغني والفقير، المتعلم والجاهل. وقد لا نبالغ إذا قلنا بأننا نعيش اليوم مرحلة الدولة الإعلامية الواحدة التي ألغت الحدود، وأزالت السدود، واختزلت المسافات والأزمان، واختصرت التاريخ، وتكاد تُلغى الجغرافيا، حتى بات الإنسان يرى العالم ويسمعه من مقعده، ولم يقتصر الأمر على اختراق الحدود السياسية، والسدود الأمنية، وإنما بدأ يتجاوزها إلى إلغاء الحدود الثقافية، ويتدخل في الخصائص النفسية، تشكيل القطاعات العقائدية، فيعيد بناءها وفق الخطط المرسومة لصاحب الخطاب الأكثر تأثيرا، والبيان الأكثر سحرا، والتحكم الأكثر تقنية".

لقد تمكنت وسائل الإعلام الضخمة الإعلام من احتلال مكانة خاصة في قلوب الناس، حتى ليصعب عليهم تصور الحياة دونها، لأن وسائل الإعلام تنقل إلى الإنسان تفاصيل الأحداث والوقائع، وشتى الأفكار والاتجاهات والآراء، وأنواع المعرفة، من حيث تصدر إلى حيث تكون دون أن تحول بينه وبين عوامل الزمان والمكان، أو اختلاف اللغات واللهجات، أو حتى مستويات استيعاب الحقائق، أو الإفادة منها أو التأثير بها. إذ الإعلام يلعب دورا مهما في حياة الأمم والشعوب، ولا تكاد تخل وأمة من أمم الأرض، أو شعب من شعوبها من تأثيره، سلبا أو إيجابية، وإن اختلفت سبل وطرق هذا التأثير. ويظل الإعلام المعاصر بتقنياته المتطورة ووسائله المختلفة رمزا من رموز الحضرة ومعلما من معالم التقدم بين الأمم، فيه تستطيع الأمة أن تضاهي بمبادئها وقيمها ومنجزاتها، وعن طريقه تفتح الأمة نوافذ المعرفة وسبل الاتصال، وسائل التعارف بينها وبين شعوب الأرض، وإذا كان الرادي وقد ربط بين الشعوب المختلفة في نقله للأخبار وتوصيلة للمعلومات ونشره للمعرفة والآراء المختلفة التي تجود بها قرائح الكتاب والمفكرين فإن التلفزيون

قد جاء ليضيف أبعاداً جديدة للعملية الإعلامية، بالفيديوات والصورة معا وليدخل معظم البيوت ضيفا مرحبا به من الجميع كبارا وصغارا متعلمين وأمينين.

أي والدين تراهما حريصان جدا على تربية أولادهم التربوية الحسنة، وتنشئته الناشئة الصالحة والعناية بجسمه وصحته، وبناء على ذلك فلا يرضى أن يدخل إلى بيته شخصا سيء الأخلاق أو يجلس ولده مع رفيق سوء، لأجل الحفاظ على دين ولده وسلامة أخلاقه، فلا يرى من هذا أو ذاك سيء الأفعال وسوء الأخلاق فيتعلم مما يشاهده منهما، وكذلك لا يرضى لولده أن يقوم بأشياء تضر جسمه وتأذيه. فإذا ما وصل الأمر إلى جهاز التلفزيون تبحر عند الكثير من الآباء كل هذا الحرص أخلاق أولادهم وأجسامهم، فلا يمانع أحدهم أن يجلس ولده إلى هذا الدخيل وجلس السوء فيشاهد فيه أنواعا شتى وأصنافا مختلفة من أفعال الشر والإجرام والعنف والجنس من قتل وضرب واغتصاب وتقبيح وجماع وسرقة وسكر وكذب وغش وتزوير واحتيال وإدمان للتدخين والمخدرات وفسق وفجور وعقوق وتمرد...إلخ.

وتمثل المواقع السيئة على شبكة الإنترنت على مواقع محددة على الشبكة المجالات المخلة بالأداب وتقوم بعرض صور فاضحة أو نصوص إباحية ولغات تخاطب الغريزة الجنسية، وعلى الرغم من أن هذه المواقع لا تمثل نسبة كبيرة مقارنة بالمواقع التي تحتوي على مختلف أنواع المعارف البشرية إلا أن الاهتمام بخطورة المواقع أخذ في الازدياد.

كما تتخذ هذه المواد صوراً مختلفة بعضها صريح مثل المجموعات الإخبارية أو المجموعات المتخصصة في مثل هذا الموضوع مثل: البلاي بوي Play Boy البنت هاوس Pent House وبعضها الآخر يصعب كشف هويته مثل المكتبات السرية المعروفة لتجار المواد الإباحية) الذين وجدوا في هذه التجارة مصدرا كبيرا وسريع الربح (إلى جانب الخدمات الجنسية الحية من خلال الفيديو والفوري التي تلبي من خلالها النساء كل ما يوجه إليها من أوامر من جانب المشاهدين الذين يدفعون مقابل هذه الخدمة(ميرة، 2011، ص ص 107-129).

6- النظريات المفسرة للتحرش الجنسي بالمرأة في ظل النظام الأبوي

تنتشر العديد من أشكال التحرش الجنسي في مجتمعنا بشكل كبير خاصة في ظل خروج المرأة للعمل، هناك أنواع من التحرش غالبا ما يتمشى النوع مع طبيعة المكان وخصائص الضحية، فنجد أن التحرش في الغالب يكون معنويا غير مادي كتهكم ببعض الألفاظ أو بعض التتمير ونظرات الازدراء في الأماكن التي يكون فيها ضبط رسمي وغالبا ما تكون هذه الأماكن أماكن مفتوحة مثل الأماكن العامة (الشارع أو حدائق أو الجامعات...إلخ) ويكون ماديا مثل المس أو المضايقات وغالبا ما يكون ذلك في وسائل النقل والأزقة وكذلك أماكن العمل المنعزلة التي تخلو من الضبط الرسمي والقدرة على متابعة الجاني، وفي هذا الشق سوف نحاول إبراز غياب التربية الجنسية في ظل النظام الأبوي والسائد والذي يعرف على: «أنه البنية المجتمعية بنية أبوية - بطريركية، وتظهر في أعلى أشكالها في العائلة مثلما تظهر في المؤسسات الأخرى، وتنعكس في ثقافة الأفراد وسلوكهم ومواقفهم، ومن سماتها سيطرة الأب على العائلة، شأنها في بقية المؤسسات. فالعلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الأب والأم وبين الأب والابن، هي علاقات هرمية، وهي نفسها التي تقوم بين الحاكم والمحكوم والعامل ورب العمل والأستاذ والطالب والرئيس والمرؤوس. كما أن الثقافة السائدة ثقافة هجينية، بل مهجنة، وتستخدم كأداة خطاب وسيطرة بدلاً من استخدامها للتفاهم والحوار والتواصل، وهدفها ليس التنوير والنقد والتطوير، بقدر تثبيت علاقات القوة والسيطرة العمودية»(الحيدري، 2011، ص 177).

ويلعب هذا النظام دورا كبيرا في إعطاء تمثيلات اجتماعية ومفاهيم تشرعن هذا السلوك، وهذا ما يقودنا الى محاولة فهم أسباب ظاهرة التحرش في ظل الهيمنة الذكورية وإفرازاتها التي توجه أساليب تنشئة وتمثيلات اجتماعية سائدة وطبيعة الضبط الاجتماعي السائد، وقد اعتدنا في ذلك على كل من نظرية التمثيلات الاجتماعية ونظرية الضبط الاجتماعي ونظرية التعلم.

1-6 - نظرية التعلم الاجتماعي

يلعب التعلم دورا كبيرا في تلقين مجموعة من السلوكيات والقيم والتعاليم للفرد منذ بداية نشأته من خلال عملية تعزيز سلوكيات جديدة قد تندرج ضمن العقاب الصريح أو إظهار طرق التعلم بملاحظة المجتمع من حولهم مما تعطي نتائج قد تكون ايجابية مرغوبة أو سلبية تزيد من احتمالية التقليد عن طريق المحاكاة، وطبيعة التلقين في أساليب التنشئة غالبا ما يكون منحازا إلى الرجل، يرمي إلى حصر الامتيازات والسلطة بالرجل، وذلك على حساب المرأة وإبقائها محاصرة بعوائق قانونية واجتماعية تجبرها على الخضوع للرجل والخوع (شرايبي، 1993، ص 51).

فالتعليم يكون بناء على تجسيد أفكار مرسخة في النظام الأبوي توجب ضرورة خضوع المرأة للرجل، فالطفل بع وانجاز مهام الفطام والسيطرة على وظيفة الشرح بإشراف الأم يصادر من عالم الإناث إلى مركز العالم الذكوري، فالطفل قد تعلم منذ زمن طويل الاختلاف بين الجنسين وسرعان ما يبدأ يعيش حالة من القلق الذي يستحثه فيه أسرته وأصدقائه من أجل إدراك الامتيازات الباهضة التي تقترون بكونه ذكرا فتنتم توعيته لأهمية الشيء الصغير المتدلي والخوف من فقدان فعاليته خاصة في مجتمع ذكوري يجسد كينونته اعتبارا من فحولته لذلك يسعى الطفل منذ البداية إلى إطلاق العنان إلى سلوكياته الجنسية المنحرفة التي غالبا ما يعتبرها عن مدى رجولته، كما أن التعزيز الذي يتلقاه يساهم هو الآخر في ترسيخ ذلك السلوك المنحرف ليصبح عادة وتقليدا متأصلا به، فالتحرش غالبا ما يكون نتاجا لعدم تلقين الفرد لتربية جنسية مناسبة كما هو وليد مجموع الضغوط التي عانى منها بفعل الخوف من فقدان جوهره، فنجد أن الجناة غالبا ما يكونون مطبوعين على ذلك السلوك المنحرف (غضوب، 2002، ص 47).

2-6 - نظرية الضبط الاجتماعي

وتعتقد نظرية الضبط الاجتماعي أن القيام بسلوكيات انحرافية ظاهرة ناتجة عن فشل السيطرة الاجتماعية على الأفراد. فتبدأ بطرح رأيها عبر تساؤل غير معهود قائلة: كيف لا ينحرف الأفراد، وأمام أعينهم كل هذه المغريات؟ فلا انحراف إذن، حسب زعمها، مكافأة اجتماعية يحصل عليها المنحرف مهما كان نوع انحرافه. والأصل أن سلوك الأفراد المعتدل في النظام الاجتماعي إنما ينشأ من سيطرة المجتمع، عن طريق القانون، على تعاملهم مع الآخرين، ولكن لو ألغي القانون الهادف إلى تنظيم حياة الناس، لما حصل هذا الاعتدال الاجتماعي في السلوك، ولإنحرف أفراد المجتمع بسبب الرغبات والشهوات الشخصية.

وتعتمد هذه النظرية على تجارب إيميل دوركايم أيضاً، الذي أكد على أن الانحراف يتناسب عكسياً مع العلاقة الاجتماعية بين الأفراد، فالمجتمع المتماسك رحماً يتضاءل فيه الانحراف، على عكس المجتمع المنحل، فلو درسنا نسب انتحار الأفراد في المجتمع الإنساني لوحظ أنها أكثر انتشاراً في المجتمعات التي لا تقيم لصلة الرحم وزناً والمجتمعات التي لا تهتم بعلاقات القرى والعشيرة، وعلى هذا الأساس بنى رواد هذه النظرية رأيهم القائل بأن أفراد المجتمع المتماسك من ناحية العلاقات الرحمية والإنسانية أكثر طاعة للقانون وأكثر إتباعاً للقيم التي يؤمن بها من أفراد المجتمع المتحلل في علاقات أفرادها الاجتماعية، وترتكز نظرية الضبط الاجتماعي التي طورها هريشي (hirschi) على أربع عناصر أساسية وهي: الارتباط الانغماس بالالتزام وأخيراً الاعتقاد،

وتعتبر الأسرة محدد رئيسيا لهذه العناصر كونها من أهم المؤسسات المؤثرة في حياة الفرد فهي تشعره بالارتباط بأسرته وقيمه من خلال المعاملة التي يتلقاها، كما أن الأيمان بالقيم الاجتماعية والأخلاقية والقوانين للمجتمع تعتبر عنصرا فاعلا في تحديد وتوجيه الفرد إلى سلوك معين من عدمه (Zheng, ND, 266).

فالفرد مند بداياته الأولى إذا وجد أن أحد الوالدين أو الأسرة والمجتمع يشيد بسلوكياته، ذلك سوف يسهم في تعزيز وتكريس فكرة توجهه نحو التحرش كون الضبط الاجتماعي متراخي اتجاه هذا السلوك بل يعززه باعتباره أمرا عاديا يعكس الرجولة ويتماشى مع طبيعة النظام السائد.

إن الأسرة والمجتمع المدني بكل أطيافه الرسمية وغير الرسمية يعزز ظاهرة التحرش الجنسي بطريقة خفية وذلك من خلال تراخي سلطته في الضبط على عكس ما هو موجود في المجتمعات المتقدمة حيث يلعب دورا كبيرا في الحد من الظاهرة وذلك من خلال التوعية المرأة بضرورة التبليغ عند تعرضها للتحرش أو أي مضايقات.

ويعتبر التحرش الجنسي كعنف صريح ضد المرأة يتزايد عندما لا يكون هنالك عقوبة على مرتكبه، سواء أكانت العقوبة قانونية أم اجتماعية، تنطلق هذه النظرية من فكرة هيرتشي أن الكائن غير اجتماعي بما في الإنساني بطبيعته يولد وهو يحمل سلوكا لإيذاء الآخرين والاعتداء عليهم.

وتؤكد النظرية على أن الإنسان يوازن بين الفائدة التي سوف يحصل عليها مقابل الضريبة أو التكلفة التي سوف يدفعها، ويتصرف بناء على نتيجة الموازنة، ولذلك فإن زيادة التكلفة المادية والمعنوية هي السبيل لتقليل من العنف بأشكاله (الجبرن، 2004، ص 31).

وبالوقوف على هذه النظرية، فإن أسباب التحرش جاءت نتيجة غياب الضبط الرسمي، وجعل هذا الأمر من الأمور التي لا تستوجب الوقوف عليها ومعالجتها بشكل جدي من الأنظمة التعليمية، كما تعددت النظريات التي حاولت تفسير التحرش بالمرأة حيث طور باحثون من المهتمين بالتحرش الجنسي نظريات رئيسة لتفسير حدوث التحرش الأولي نظرية الهيمنة الذكورية (dominance Male) التي فسرت حدوث التحرش بناء على ممارسة هذا السلوك، فالرجل في مفهوم النظام الذكوري يميل إلى الحفاظ على مكانته التي يعكس في سلوكه الجنسي، إن هذه النظرية أكدت على هيمنة الذكور الذين يستخدمون التحرش الجنسي في علاقاتهم مع النساء في مكان تواجدهن للحفاظ على سلطتهم سواء في مكان العمل أو غيره وكذا السعي من أجل التقليل من دور المرأة، وقد يؤدي ذلك إلى مضايقة للرجال الآخرين نتيجة فرض المعايير السائدة بين الجنسين تكرر تعزيز قوة وامتيازات الذكور.

ومن الأسباب الأخرى التي ساهمت بانتشار الظاهرة، ترهل القانون وعدم قدرته على حماية المرأة وإعطائها حقها، والذي عادة ما يطالب بوجود دليل على وقوع عملية التحرش، وبعض الدراسات أكدت وجود علاقة طردية بين التحرش وانتشار الفساد وغياب الرقابة في الدول العربية، فالأخلاق معيار أساس للسلوك الإنساني، ومع وجود الفساد الإداري والمالي ببيئة العمل، فإن ذلك حتما سيؤدي للفساد الأخلاقي، وبالتالي لازدياد حالات التحرش، والتي عادة ما تكون عبر مرسومي النساء من الذكور، فلهيهم من السلطة والنفوذ ما يجعلهم بعيدين عن الرقابة.

3-6 نظرية التمثيلات الاجتماعية

لقد أدرجنا ضمن مقارباتنا السوسولوجية نظرية التمثيلات الاجتماعية لكونها نظرية تساعد في فهم وتفسير ظاهرة التحرش الجنسي وترتكز هذه النظرية في فهم أي موضوع على أساس الانطباع والآراء والتصورات المحيطة والمعارف القبلية عند الجماعة أو الفرد حيث يرى جين

كلود ابريك و كلود فلامنت (jean claude abric and claude flament) أن التمثيلات ليست مجرد مجالات من الآراء بل يذهبان إلى أبعد من ذلك ويعتبر أنها بنى معرفية منظمة بشكل جيد داخل المجموعات. فنجد أن الفرد يتأثر بآراء وانطباعات الأفراد الأقوى منه داخل محيطه فحين يصف الأصدقاء أو أفراد المجتمع الفتى المحافظ الملتزم وينعتوه بالفتى الخامل أو غير الفحل (البارد) والناعم يؤثر هذا في تكوين هويته ويؤثر على نموه العقلي السليم ويخلق لديه احتقارا لذاته لعدم إتباعه سلوكيات أغلبية الجماعة السائدة، في حين نجد أن التمثيلات والتصورات والأحكام التي تشيد بسلوك التحرش وتعتبره أمر طبيعي وتلقي اللوم إما على لباس أو تسوغ الأعداء لذلك من خلال إلقاء اللوم مكان تواجدها، كل هذه التصورات تبرر وترفع من مكانة الجاني وتساهم في تقديره لذاته في ممارسة ذلك السلوك وحسب تجربة clark التي أجراها في أمريكا على مجموعة من الأطفال السود، حين وضع أمامهم دميّن واحدة سوداء والأخرى بيضاء، بعد ذلك طلب منهم اختيار الدمية الأجمل، فاختاروا الدمية البيضاء لأن الدمى السوداء لا أحد يحبها حسب التصورات السائدة في مجتمعهم حتى من السود أنفسهم والتي هي في الأساس تمثيلات وأحكام المجموعات القوية، فالتحرش الجنسي يمكن فهمه على أنه نتاج تعزيز التمثيلات الاجتماعية السائدة في المجتمع الذكوري الذي يعطي الذكور تصورات مسبقة عن أدوارهم التي يجب القيام بها من أجل نيل المكانة الاجتماعية، وهذا ما يؤثر في نفسية المتحرش ويساهم في دفعهم نحو التحلي بهذا السلوك في محاولة الاقتداء بمن اصدر عليهم تلك الأحكام السلبيّة، والتمثيلات هي في الأساس هياكل ديناميكية تتغير ويمكن أن تختفي حسب البيئة الاجتماعية ومن الممكن التمييز بين ثلاث فترات في تاريخ التمثيل الاجتماعي مرحلة الظهور وهي التي تسبق ظهور المعرفة المستقلة أو الحكم المستقل على موضوع ما (Methivir, 2012, p 25).

فالأحكام والتصورات الصادرة حول موضوع التحرش الجنسي سواء كانت إيجابية أو سلبية هي قابلة للتغير مع الوقت بفعل ظهور ديناميكيات جديدة مسيطرة تنبذ التصورات القديمة السائدة فمثلا نجد المتحرش الذي يقطن في بيئة عامة محافظة وينتقل إلى الإقامة في بيئة متفتحة سرعان ما تتغير تصورات حول التحرش بفعل التصور السائد في البيئة الجديدة التي لا تنبذ ظاهرة التحرش عكس ما كان عليه الأمر في بيئته الأولى التي تعطي انطباعات سلبية حول التحرش الجنسي فالدلالات التي يحملها موضوع معين هي رهينة المنظورات الاجتماعية المهيمنة.

7- التحرش الجنسي بالمرأة في الوطن العربي

تعرض معظم النساء العربيات إن لم نقل الكل إلى نوع من أنواع الاعتداء الجنسي على الأقل مرة واحدة في حياتهن، بل قد يكون أكثر من ذلك، ورغم هذه الكارثة الأخلاقية، لا تزال الجريمة تحدث ومستمرة، بل ولا يبدو أنها تنحسر. الجزء الإيجابي الوحيد في هذا الأمر هو أنه في السنوات القليلة الماضية، أصبح التحرش الجنسي موضوعا مهما للنقاش واتخذت البلدان العربية في جميع أنحاءها خطوات لتجريمه في قانونها وتنفيذ عقوبات صارمة ضده ممارسيه، وعندما نقول التحرش، كل ما يخطر في بال بعض الناس هو اللمس الجسدي الغير أخلاقي، إلا أنه في واقع الأمر هناك العديد من أشكال التحرش. سواء كان ذلك جسدياً أو لفظياً أو حتى افتراضياً، ولا ينبغي حماية الجناة من قبل المجتمع أو أسرهم ويجب معاقبتهم قانوناً ونبذهم مجتمعياً، وكلما زاد عدد الدول التي تتبنى قوانين تحظر التحرش وتعتبره جريمة، سنقل جرائم مثل هذه. وقد عانت الدول العربية بشكل خاص من تلك الظاهرة التي ظلت لسنوات تختبئ تحت الغبار حتى ظهرت مؤخراً للعلن. إلا أن الدول اتخذت خطوات فعالة للحد منه ومحاربه، فمثلا القانون المصري يحمي المرأة من التحرش، حيث يعاقب كل من تثبت إدانته بالتحرش الجنسي اللفظي بالحبس ستة أشهر على الأقل وغرامة لا تقل عن 3000 جنيه مصري، وفقاً للمادة 306 من قانون العقوبات المصري،

أما بالنسبة للتحرش الجنسي في العمل، فقد يحكم على المجرم بالسجن لمدة عامين وغرامة تصل إلى 20 ألف جنيه؛ يمكن أن تصل في بعض الأحيان إلى السجن خمس سنوات وغرامة قدرها 50000 جنيه مصري. في حالة الاتصال الجنسي غير المرغوب فيه، يعاقب المتحرش بالسجن لمدة لا تقل عن عام وغرامة تتراوح بين 10000 جنيه و 20000 جنيه (قانون العقوبات، المادة 306 مكرر (أ))، أما في الإمارات المتحدة، فقد أتى قانون حماية المرأة ضد التحرش بعقوبة السجن مدة لا تقل عن سنة واحدة أو غرامة مالية لا تقل عن 10000 درهم. أما لو تم التحرش تحت تهديد السلاح، فيتم مضاعفة عقوبة السجن وترفع الغرامة كحد أدنى حتى 50000 درهم (قانون العقوبات المصري، المادة: 267)، كما تجرم المملكة العربية السعودية التحرش الجنسي من خلال قانون يتضمن 8 مواد. العقوبة هي السجن لمدة عامين على الأقل ودفع غرامة تصل إلى 100 ، 000 ليرا سعودي، والعقوبة الأشد تصل إلى السجن لمدة خمس سنوات وغرامة 300,000 ليرا سعودي (مرسوم ملكي رقم (م/96) بتاريخ، 2018/9/16، من المادة السادسة. في القانون السعودي.

كما أشارت المنظمات العربية بأجهزتها إلى ضمان الرعاية والحماية للمرأة والطفل من كافة أشكال العنف والتحرش سواء في السلم أو الحرب، كما دعت إلى محاربة كل مظاهر الاعتداء الجنسي من خلال وضع استراتيجيات وتوصيات لمكافحة الظاهرة من جذورها داخل الوطن العربي (بن عطاء بن علي، 2012، ص 88).

وتعامل المجتمع العربي مع ظاهرة التحرش الجنسي كان شحيا من جميع النواحي القانونية والاجتماعية والدينية الذي بدأ جليا في أرض الواقع من خلال استمرار ارتفاع نسب التعدي على المرأة جنسيا إما لفظيا أو معنويا أو جسديا، ورغم الجهود المبذولة من طرف منظمات حماية المرأة الدولية والعربية، وما زالت المرأة العربية تعاني في صمت جراء التجاوزات الأخلاقية التي تُطالها بشكل يومي ومستمر أرق كيانها نفسيا وجسديا في أي مكان تتواجد فيه سواء أماكن العمل أو الشارع وحتى المنزل الذي يعتبر أكثر بيئة قد تجد فيها المرأة استقرارها وراحتها في ممارستها لنشاطاتها العادية.

8- جريمة التحرش الجنسي بالمرأة

لا يمكن معرفة أن موضوع التحرش الجنسي يחדش الحياء حتى بعد الخوض فيه لأنه قد يصل إلى الاعتداء الجسدي المتمثل في الاغتصاب، أو هتك العرض، فيتحول من مجرد تحرش جنسي بالقول أو اللفظ إلى حالة من حالات الاغتصاب، لذا فإن سن قانون بجرم التحرش الجنسي يعد عملا وقائيا ومحاولة لمنع تحوله إلى جرائم أخرى أكثر خطورة فهذا الأمر لا يتعارض مع الأخلاقيات بل بالعكس هو يدعمها وبالتالي يجب وضع قوانين وتشريعات وإجراءات وآليات لكشفه والحد منه ومعاقبة مرتكبيه، بل إن ذلك من الأمور الضرورية أو في أي مجتمع وعدم مواجهة المجتمع للتحرش الجنسي عن طريق وجود هذه القوانين الرادعة يجعل التحرش الجنسي يبدو سلوكا عاديا عند البعض فيتجذر في المجتمع ويستفحل فيه حتى يصعب القضاء عليه بعد ذلك بسهولة.

كما أن انعدام التوعية بصدور النصوص المجرمة لهذه الأفعال يحول دون سلوك المرأة للإجراءات الإدارية والقضائية من أجل وضع حد لهذه التصرفات (مقدم، 2005، ص 16).

وقد يظهر مدى تهاون المؤسسة القانونية مع المتحرش أو ظاهرة التحرش الجنسي بصفة عامة، فهي حازمة معه أم لا تتخذ موقفاً واضحاً، ومن المتوقع أنه في ظل إدراك العاملين أن المنظمة متهاونة المتحرش، فهذا من شأنه زيادة معدلات حدوث التحرش بالمنظمة، وهو ما

يؤثر سلباً عليهم بصور متعددة، وقد أثبتت عدة دراسات تلك العلاقة الدالة السلبية بين حزم المؤسسة مع التحرش وانخفاض معدلاته، ففي المجتمعات العربية لا يجبر القانون رب العمل أو مدير المؤسسة على نشر مواد قانون العمل والقانون الجنائي التي تمنع وتردع التحرش الجنسي في بهو المؤسسة، أين يمكن الإطلاع عليه من طرف الجميع، للتذكير بمنع التحرشات الجنسية وبال عقوبة المسطرة على مرتكبها إدارياً وجنائياً، وبحماية شهود الإثبات في الجريمة من أي إجراء انتقامي، وبمسؤولية رب العمل في حال الإبلاغ على التحرشات وعدم اتخاذه لأي إجراء.

كما أن امتناع أغلبية ضحايا التحرش على التقدم بشكوى يرجع إلى صعوبة إثبات التهمة، وهو مشكل جوهري في هذه الجريمة، لأن الحصول على دليل مادي قطعي الدلالة صعب جداً في ظل ما يتخذه الجاني من احتراز، وكما أن هذه الجريمة تحدث غالباً في عزلة ما يجعل الضحية تخسر القضية نفسياً قبل أن تخسرها قضائياً (لقاط، 2013، ص ص 38-39).

لمكافحة جريمة التحرش الجنسي أو الحد منها لا بد من التعرف على الأسباب التي تؤدي إليها وتحديدتها ومن ثم معالجتها، فنصف العلاج يكمن في تحديد الداء، فإذا وضعنا أيدينا على أسباب ومسببات هذه المشكلة نستطيع بعدها أن نجد الحلول للحد منها، وبالاسترشاد بالدراسات والأبحاث يرى علماء الاجتماع أن مشكلة التحرش الجنسي في الكثير من المجتمعات ليست مشكلة فردية، بل هي مشكلة اجتماعية عامة (Kenda, 2003, p166).

ومما لا شك فيه أن التحرش الجنسي يعبر عن حالة مرضية تمثل خطراً كبيراً على الفرد والمجتمع والعالم كله، فالعالم اليوم يعيش ثورة جنسية تجاوزت كل الحدود، فهناك موجة عاتية من التعري والجنس تنذر بانهايار الحضارات والقيم الاجتماعية (درويش، 2008، ص 54).

والذين يمارسون التحرش الجنسي في الغالب هم ممن يتمتعون بالسلطة، فيستغلون استعمال هذه المكانة مستغلين بذلك ضعف مركز الضحية وبالتالي إرغامها على القبول.

ومن أسباب التحرش الجنسي بعض القيم الاجتماعية البالية والتي تكونت بعضها في النظرة الدونية للمرأة بأنها مخلوق ضعيف وخاضع تجعلها أكثر عرضة للتحرش الجنسي وذلك بسبب ذهنية المجتمع الذكوري، كما يساهم في ارتكاب هذه الجريمة إلى حد كبير ضعف التشريعات الرادعة لهذه الجريمة وكذلك العقوبة التي لا تتجاوز الغرامة في بعض الأحيان.

وقد اختلف فقهاء القانون في تحديد وحصر أسباب التحرش الجنسي، فهناك من ربط جريمة التحرش الجنسي بإساءة استعمال المكانة الاجتماعية أو المهنية، فهو يرى أن المتحرش يسعى لإثبات سلطته من خلال التحرش بشخص يعمل لديه بإرغامه على الاستجابة لرغباته الجنسية، فالمتحرش هنا ليست غايته جنسية بقدر ما يهدف إلى إثبات قوته وسلطته، ويرجع هذا السلوك إلى عقدة الشعور بالنقص حيث يشعر الشخص معها أنه دون المجتمع فيسعى إلى إثبات ذاته فيلجأ إلى هذا التصرف العدواني من دون أن تكون لديه مشاعر كراهية ضد الضحية، فالغاية من التحرش الجنسي هنا هو التسلط وإثبات القوة وليس الجنس، وهناك من يرى أن التحرش الجنسي قد يكون بدافع الانتقام من الضحية والتلذذ بتعذيبها، كمن يمارس هذا السلوك ضد المرأة لغرض مضايقتها وأبعادها عن منافسته في العمل الذي يراه مخصصاً للرجال وليس من حق المرأة العمل فهو، وتوجد هذه الحالة في المجتمعات الذكورية التي تقلل من شأن المرأة وتراها مخلوقاً ضعيفاً وتتنظر لها نظرة استعلائية ودونية (لقاط، 2013، ص ص 29 - 30).

وقد ترجع هذه العوامل للضحية نفسها أي المتحرش هو سببية بعض ضحايا التحرش في التعامل مع الأمر وعدم الإقدام على الإبلاغ عن واقعة التحرش يفسح المجال أمام المتحرش لتكرار

أفعاله والتمادي فيها، كما أن في بعض الأحيان يكون للمرأة دور في التحرش بها بسبب ارتدائها للملابس الفاضحة أو طريقة كلامها التي تفسح المجال لضعاف النفوس في التمادي معها(سحر، 2013، ص4).

كما قد ترجع سبب حدوث جريمة التحرش الجنسي إلى الأسرة وما لها من دور كبير فيما تزرعه من عادات ثقافية واجتماعية منذ الصغر، حيث أن بعض الأسر لا تقوم بتعليم وتربية أبنائها بكيفية التعامل مع المرأة أو كيفية تعامل المرأة مع الرجل، فضعف التنشئة داخل الأسرة على القيم الأخلاقية وضعف الرقابة من الأهل مع وجود الفضائيات ووسائل التقنية الحديثة كلها أمور تساهم إلى حد بعيد لأن تكون سببا من أسباب التحرش الجنسي، كما أن التفكك الأسري وفقدان الحنان بسبب قسوة الوالدين وتسلطهما أو الانشغال بأموورهما الخاصة، أو الانفلات والانحلال الأخلاقي داخل الأسرة كل هذا سينعكس سلبا على أبناءهم ونجدهم انخرطوا بهذا الانفلات والتحرر وبالتالي ممارسة سلوك التحرش.

كما أن لضعف ونقص التشريعات التي تتعامل وتعالج هذه الجريمة دوره الكبير والرئيسي في تفشي هذه الجريمة، فهناك فراغ تشريعي في بعض القوانين لأفعال التحرش الجنسي، فبعض الدول لم تنص في تشريعاتها وقوانينها على جريمة التحرش الجنسي، على الرغم من وجودها على أرض الواقع، وهو سبب في عدم إبلاغ الضحية عند تعرضها للتحرش الجنسي لعدم ثقتها بوجود نظام العدالة القانوني، وهناك بعض التشريعات نصت على جريمة التحرش الجنسي بصورة عابرة بدون ان تضع لهذه الجريمة تعريفا دقيقا، أو تضع لها عقوبة رادعة تكفل الحد من هذه الجريمة، فمن الضروري تجريم التحرش الجنسي بنصوص خاصة نظرا لخصوصية هذه الجريمة، وكذلك فرض عقوبة ملائمة ورادعة لها(طلحة، بدون سنة، ص15).

وفي الأخير ومما لا شك فيه أن ضغوطات الحياة والتفكك الاجتماعي والأسري والحاجة المادية الأثر الأكبر في اتساع حلقات جريمة التحرش الجنسي في الوقت الذي يجب على السلطات الأمنية والحكومية احتواء هذه الجريمة من خلال اتخاذ إجراءات شديدة ورادعة بحق المتحرشين.

- خاتمة

وفي الختام حاولنا من خلال هذا المقال لفت النظر إلى أهم وخطر ظاهرة تجتاح العالم في الوقت الحاضر، إلا وهي جريمة التحرش الجنسي في المجتمع العربي، هذه الجريمة التي أصبحت من جرائم العصر وذلك لانتشارها بشكل واسع حتى أصبحت ظاهرة عالمية تعاني منها كافة المجتمعات وعلى اختلاف مستوياتها، وكما حاولنا بيان مسببات هذه الجريمة للعمل على مكافحتها وبالتالي القضاء عليها أو الحد منها خاصة في المجتمعات العربية التي استعصى عليها الخوص حتى في مفهوم التربية الجنسية الأمر الذي أعطى بعدا مميزا في تجريم ظاهرة التحرش الجنسي، لذلك تم وضع مجموعة من المقترحات نذكر منها:

- هناك قصور في الدراسات والأبحاث العلمية والقانونية التي تناولت موضوع جريمة التحرش الجنسي، وهذا يدل على الإهمال الواضح لهذه الجريمة على الرغم من خطورتها وما يترتب عليها من آثار سلبية مدمرة على مستوى الضحية والمجتمع من الناحية النفسية والاجتماعية والاقتصادية؛ - ضرورة توعية المجتمع من خلال المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني بخطورة هذه الجريمة وما يترتب عليها من آثار وخيمة قد تؤدي إلى انهيار المجتمع ثقافيا وأخلاقيا، وتوعية الضحية بحقوقها وما يترتب على صمتها في حال سكوتها عن هذه الجريمة من آثار سلبية منها تمادي الجاني في سلوكياته لاطمئنانه بعدم تقديمها شكوى ضده.

- ضرورة العمل على تكثيف الأبحاث العلمية والدراسات القانونية التي تتناول جريمة التحرش الجنسي بالمرأة في المجتمعات العربية، ودراسة أسباب وأبعاد هذه الجريمة للخروج بحلول وآليات كفيلة بمواجهة هذه الجريمة بما تتماشى مع خصوصيات هذه المجتمعات دينياً وثقافياً واجتماعياً؛
- أن تقوم الدول العربية بخلق نظام أمني فعال تحرص من خلاله مؤسسات الأمن والقضاء على تقدير شكوى المعنفين جنسياً؛
إصدار قوانين وتعليمات تكفل حقوق المرأة وتحصنها من المضايقات والإساءة والتحرش الجنسي داخل وخارج المنزل؛
- تكثيف الأمن داخل وخارج الفضاءات العمومية والمؤسسات التربوية، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لحالات الاعتداء والتحرش الجنسي بالمرأة؛
- ضرورة نشر الوعي بمفهوم التحرش الجنسي وخطورته وآثاره الاجتماعية والنفسية، والعمل على تغيير الفكرة التي سوقتها بعض القنوات التلفزيونية بخصوص النظرة للمرأة باعتبارها مادة للإثارة الجنسية فقط؛
- تشجيع المرأة على التخلص من الخوف حول التحدث عن التحرش الجنسي، والمبادرة بتقديم الشكاوى والبلاغات بحالات التحرش الجنسي.

- قائمة المراجع

- منظمة الأمم المتحدة، من أجل حماية المرأة، <http://www.sgdatabase.unwomen.org>
- Joseph Chamie. (2018). *Sexual Harassment: At Least 2 Billion Women / Inter Press Service*. Retrieved March 13, 2021, from <http://www.ipsnews.net/2018/02/sexual-harassment-least-2-billion-women/>
- إدريس، سهيل. (2017). المنهل قاموس عربي فرنسي، ط7، بيروت: دار العلم للملايين.
- فرج، عبد القادر. وآخرون. (بدون سنة). معجم علم النفس والتحليل النفسي، ط1، بيروت: دار النهضة العربية.
- ابن منظور. (2014). لسان العرب، ط2، القاهرة: دار المعارف.
- الحازمي خالد، حامد. (2007). أصول التربية الإسلامية، ط2، المدينة المنورة: دار الزمان.
- حوات، علي. (1997). الجرائم الجنسية، ط1، الرياض: مركز الدراسات والبحوث..
- الناظر، عصام. (1979). التربية الجنسية في المدارس، تونس: الدار التونسية للنشر.
- عميرة، عبدالرحمان. (1981). منهج القرآن في تربية الرجال، ط1، العراق: شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع.
- الفقي، حامد عبدالعزيز. (1999). دراسات في سيكولوجية النمو، ط2، القاهرة: عالم الكتب.
- عباس، فيصل. (1982). الشخصية في ضوء التحليل النفسي، ط1، بيروت: دار المسيرة.
- اسحاق عبد الله، نجية. (1984). سيكولوجية البيغاء، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- بخيت، فاروق وعطية، يوسف. (2010). التربية الجنسية في ضوء القرآن الكريم والسنة، رسالة ماجستير في أصول الدين فلسطين: كلية الدراسات العليا.
- الصنقري، نصر بن محمد. (2005). الموسوعة في تربية الأولاد، ط2، الاسكندرية: دار الإيمان.

- ميرة، أمل كاظم حمد. (2011). "ادمان الأطفال والمراهقين على الأنترنت وعلاقته بالانحراف"، مجلة العلوم النفسية، المجلد 2011، (العدد 19)، العراق: جامعة بغداد مركز الدراسات التربوية والأبحاث النفسية، ص ص 107-129.
- الحيدري، إبراهيم. (2011). النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، ط2، بيروت: دار الساقى.
- شرابي، هشام. (1993). النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- مي، غضوب. ايما، سنكليرويب. (2002). الرجولة المتخيلة، ط2، بيروت: دار الساقى، 2002.
- Zheng, lui. Gao, yandong. *Young pandas cheat and smoke. A social control theory explanation of chinese university student' exam cheating and smoking. Internaational journal of crimnal justice sciences. Vol 13.*
- الجبرين، علي. (2004). العنف الأسري خلال مراحل الحياة، الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية.
- Methivier, Jeremy. (2012). *L'impact de la peur sur les representation sociales*, Thèse de docteur, de l'unversite de Montpellier, France.
- بن عطا بن علي، (2012)، الآليات القانونية لمكافحة العنف ضد المرأة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص حقوق الإنسان والحريات العامة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- مقدم، حسين وسديرة، محمد. (2005). التحرش الجنسي في قانون العقوبات الجزائري - دراسة مقارنة، مذكرة تخرج لنيل إجازة، الجزائر، المدرسة العليا للقضاء.
- لقاط، مصطفى. (2013). جريمة التحرش الجنسي في القانون الجزائري والقانون المقارن، مذكرة لنيل الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق.
- Diana Kenda, *Sociology in our time*, wads worth Canada, 2003.
- درويش، محمد فهيم. (2008). الجرائم الجنسية والغريزة الجنسية وتأثيرها على ارتكاب الجرائم في ضوء الشريعة الإسلامية والقانون، القاهرة: دار داود للطباعة.
- صلاح، سحر. (2013)، التحرش الجنسي في مجال العمل، المركز المصري لحقوق المرأة.
- طلحة، محمد حسن. (بدون سنة). المواجهة التشريعية والأمنية لطاهرة التحرش الجنسي، بدون دار نشر.
- خالد علي آل، عبد السلام، (2021)، "التحرش في الوطن العربي : إهانة للمرأة، دمار للمجتمع"، المجلة العربية للأداب والدراسات الإنسانية، 5(17)، مصر: الشبكة القومية للمعلومات، ص ص 347-360.